في وقت اعلنت فيه كتل سياسية تحفظها على عملية التفاوض

المواطنون وشيوخ العشائر يتظاهرون تأييداً للاتفاقية مع واشنطن

بغداد-احياء الموسوي/الوكالات

انطلقت تظاهرات تقدمها شيوخ العشائر في عدة محافظات عراقية صباح أمس الاربعاء تاييدا للاتفاقية الامنية مع واشنطن والتي اقرتها الحكومة العراقية. ففي الحلة خرجت حشود كبيرة من ابناء العشائر تقدمهم قادة مجالس الاسناد وتجمعوا امام مبنى المحافظة رافعين اعلاماً عراقية ورايات العشائر ولافتات تؤيد اقرار الاتفاقية الامنية مع واشنطن. وكتب على احدى اللافتات «مع المالكي لتنفيذ الاتفاقية وانسحاب القوات الاميركية من العراق» واخرى «عشائر بابل تبارك اتفاقية الانسحاب».

وجرت التظاهرة وسط اجراءات امنية مشددة.

وفي تكريت كبرى مدن محافظة صلاح الدين تظاهر المئات من شيوخ العشائر تاييدا للاتفاقية وطالبوا رئيس الوزراء بتعديل الدستور.

وقال الشيخ خميس ناجي جبارة رئيس مجالس شيوخ صلاح الدين وعضو هيئة رئاسة اسناد تكريت «نحن كجماهير صلاح الدين نؤيد الاتفاقية الامنية التي اقرتها الحكومة».

واكد ان «التظاهرة نظمت كتاييد لـ (رئيس الوزراء نوري المالكي) في مواقفه الوطنية، وكذلك لمواقفه في دعم العشائر العراقية في المشاركة في بناء دولة القانون».

وفي البصرة ثاني اكبر مدن العراق تظاهر نحو الف شخص وسط المدينة التي تعد البوابة الاقتصادية للعراق.

ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «الاتفاقية الامنية ثمرة من ثمار العمل الوطني المخلص» واخرى «الاتفاقية الامنية حفاظ للكرامة».

وقال محمد علي حسين احد المتظاهرين «نحن نؤيد الاتفاقية الامنية، لانها تخدم العراق بكل شيء».

واضاف ان «البلد لا يستقر الا بتوقيع الاتفاقية (...) ونؤيد المالكي بكل شيء».

بدوره، قال جاسم علي (٤٥ عاما) ان «الاتفاقية الامنية تحقيق لمصالح الشعب العراقي» مضيفا «بهذه الاتفاقية سيكون للعراق سيادة كاملة».

وفي تظاهرة مماثلة في مدينة السماوة كبرى مدن محافظة المثنى انطلق عدد من ابناء العشائر المنضوين في مجلس الاسناد تاييدا للحكومة.

وجاب المتظاهرين الذين رفعوا الاعلام العراقية شوارع المدينة.

وبدأ المالكي قبل نحو خمسة اشهر تشكيل مجالس الاسناد في المناطق الجنوبية على غرار مجالس الصحوة التي شكلت في المناطق التي كانت تسمى بـ (الساخنة) أو التي تشهد اعمالاً مسلحة لمقاتلة القاعدة.

وكانت الحكومة العراقية اقرت الاحد الاتفاقية الامنية التي تنظم الوجود الاميركي في البلاد بعد ٣١ كانون الاول/ ديسمبر المقبل عندما ينتهي تفويض الامم المتحدة لقوات التحالف المنتشرة حاليا في العراق بقيادة اميركية.

واجرى البرلمان الاثنين قراءة اولى لمشروع الاتفاقية على الرغم من معارضة الكتلة الصدرية.

من جانبها اعلنت كتلة حزب الفضيلة النيابية، الاربعاء، عن تحفظها على الطريقة التي اديرت بها عملية التفاوض حول اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق، مطالبة الحكومة باجراء بعض التعديلات التي تراها "ضرورية" للتصويت لها.

وقال رئيس الكتلة حسن الشمري في مؤتمر صحفي عقده بمبنى مجلس النواب في بغداد حضرته إن "حزب الفضيلة الاسلامية يتحفظ على الطريقة التي اديرت بها عملية التفاوض حول الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي تكرس منهجية اقصائية لا تصب في مصلحة الاستقرار السياسي للبلاد".

وأضاف الشمري ان "كتلة الفضيلة تضع بين يدي الحكومة العراقية" بعض الملاحظات "املين اخذها بعين الاعتبار ووضع المعالجات المناسبة وتضمينها في وثيقة الاتفاقية ومالم يتم ذلك فأن حالة الاخلال بالسيادة الوطنية وتعريض مصلحة المواطن للضرر تبقى قائمة ومعه فأننا لا نستطيع ان نصوت لصالح وثيقة الاتفاقية الأمنية التي أرسلت مؤخراً الى مجلس النواب".

وأوضح ان حزبه "يؤمن بضرورة ان يكون لجمهورية العراق صيغا للتعاون الاستراتيجي المشترك مع الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي ودول الجوار مثل تركيا وايران والدول العربية سواء على شكل اتفاقيات او بروتوكولات اوغيرها من الصيغ".

وبين الشمري أن "من الضروري ان يكون ذلك متمحورا حول مسألة مهمة الا وهي الحفاظ على المصلحة الوطنية وتعزيزها والحيلولة دون تعريض المواطن العراقي ومصالحه الى ادنى محتملات الضرر، وعلى اساس هذا المحور انطلق حزب الفضيلة الاسلامي في دراسته لموضوع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية فكان لديه ملاحظات عديدة".

وذكر الشمري ان ملاحظات كتلة الفضيلة على مشروع قانون الاتفاقية تتمثل بأن الموضوع "حساس جدا وله علاقة وثيقة بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويمتد اثره الى الاجيال القادمة لذا فهو بحاجة الى استقرار سياسي وثقة متبادلة بين القوى السياسية وشراكة حقيقية".

ولفت إلى ان "الاستقرار السياسي لم يتحقق حتى هذه اللحظة، خصوصا في ما يتعلق بموضوع الاتفاقية الامنية التي بلورت وحسمت في اطر ضيقة لم تستوعب كل الشركاء السياسيين مما سيجعل العراق حتى في ظل الاتفاقية مكبلا بالحاجة الى وجود مستمر للقوات الاجنبية في العراق".

وذكر الشمري في المؤتمر الذي حضره اعضاء كتلة الفضيلة في مجلس النواب ان "الاتفاقية الامنية لاتؤمن الحماية القانونية والشرعية للاموال العراقية من المطالبات القضائية سواء كانت ديون او تعويضات، وان ما التزم به الجانب الامريكي بهذا الصدد هو بذل الجهد والمساندة وليس تحقيق النتيجة، وانه قد يتم تحقيق الامر بصدد المطالبات الامريكية كمؤسسات وافراد".

وتابع متسائلا "ماذا عن المطالبات الاخرى التي للافراد والمؤسسات الاخرى غير الامريكية؟ في ظل ذلك يكون من غير المعقول وغير المنطقي التخلي عن الحماية القانونية والتي ضمنتها مقررات مجلس الامن الدولي والمستندة الى الفصل السابع والاعتماد على حسن نية الطرف الاخر في تنفيذ تعهداته".

ومضى قائلا انه "لا يوجد ضمان بامكانية اخراج العراق من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة وغاية ما تضمنته الوثيقة ان الطرف الاخر (الامريكي) سوف يبذل أفضل جهوده لتحقيق ذلك ومن المعلوم ان الذي يحدد ان العراق لم يعد مهدداً للسلم والأمن الدوليين هو مجلس الأمن الذي يضم إرادات دولية قد لاتتفق على ذلك والفيتو من احداها يكفي لإفشال الامر".

وزاد ان "الحكومة العراقية لم تقدم تشخيصا واضحا و رسميا يعكس الموقف الرسمي للادارة الامريكية الجديدة برئاسة اوباما من الاتفاقية الامنية وهذه المسألة مهمة لا بد من حسمها خصوصا مع التصريحات الاخيرة للادارة الجديدة التي توصي بمنهجية مختلفة عن منهجية الادارة الحالية تجاه الاتفاقية".

وحول مسألة تفتيش البريد العسكري الامريكي من قبل الحكومة العراقية، قال الشمري إن "هناك مؤشرا اخر على الاخلال بالسيادة الوطنية يتمثل بمنع السلطات العراقية من اخضاع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكري الامريكي للتفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية، اضافة الى ان مشروع الاتفاقية لم يتضمن احكاما تنظم تعويض المتضررين العراقيين من جراء الانتهاكات و الاخطاء العسكرية للقوات الاجنبية التي وقعت قبل ابرام هذه الاتفاقية".

أما مؤشرات غموض بعض بنود مشروع الاتفاقية الامنية بحسب الشمري فهي "لم تحدد اعداد مساحات المنشآت ولاطبيعتها ولا سريتها او علنيتها، اضافة الى ورود مفهوم الجريمة العمدية الجسيمة وهو غامض وغير وارد في القوانين الجنائية العراقية، وهاتان مشكلتان تم ترحيلهما الى اللجنة المشتركة بدلا من حلهما في مضمون الوثيقة".

وقال الشمري "ورد انه في حال العمل بالولاية القضائية العراقية فان المدعى عليه يخضع للقانون الامريكي والعراقي على حد سواء وهذا غير ممكن من الناحية العملية، الى جانب تحدثت الوثيقة عن مفهوم (حالات معينة) يتم فيها طلب التنازل عن الولاية القضائية مع السكوت عن بيان ما هي هذه الحالات او في الاقل وضع ضابطة محددة لا تثير هذا الغموض".

الى ذلك : قال النائب باسم شريف عن حزب الفضيلة الاسلامي إن حزبه سيعلن، الاربعاء، موقفه من اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق والتي صادقت عليها الحكومة العراقية الاحد الماضي.

وأضاف شريف أن "حزب الفضيلة سيعلن موقفه بشكل واضح خلال مؤتمر صحفي سيعقد لاحقاً في مبنى مجلس النواب ببغداد".

وكان مجلس الوزراء الأحد الماضي بأغلبية ٢٧ صوتا مقابل صوت واحد قد صوت على اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق، وإحالتها إلى مجلس النواب بهدف التصويت عليها.

وتحدد الاتفاقية الامنية الطبيعة القانونية لوجود الجيش الأمريكي على الأراضي العراقية بعد نهاية العام الجاري حيث سينتهي التفويض الدولي الممنوح للجيش الأمريكي في العراق من الأمم المتحدة بموجب قرار من مجلس الأمن.

ولم يفصح شريف عن توجه حزبه ازاء الاتفاقية؛ الا انه أوضح ان حزبه سيعلن موقفه اليوم.

ويحتفظ حزب الفضيلة الاسلامية بـ١٥ مقعدا في مجلس النواب من اصل ٢٧٥ ويرأسها حسن الشمري.

يأتي ذلك في وقت أعرب فيه المتحدث الحكومي علي الدباغ عن ثقته بتمرير الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن في مجلس النواب، قائلا إنه لا يوجد بديل أفضل منها للعراقيين.

وقال الدباغ في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية. إنه برغم قيام مجلس النواب بمناقشة تفاصيل الاتفاقية، إلا أنه على ثقة بأنه سيصادق عليها، لأنه هذا هو الخيار الأفضل المتوفر أمام العراق حاليا.

وقلل الدباغ من أهمية التقارير التي تحدثت عن قيام إيران بالضغط على الحكومة العراقية لرفض الاتفاقية، قائلا إنه أحس بأن طهران قللت من موقفها لوجود الجيش الأمريكي على الأراضي العراقية بعد نهاية العام الجاري حيث سينتهي التفويض الدولي الممنوح للجيش الأمريكي في العراق من الأمم المتحدة بموجب قرار من مجلس الأمن.

في غضون ذلك ذكر مصدر اعلامي في مجلس النواب ان المجلس استضاف في جلسته، الاربعاء، وزير الخارجية هوشيار زيباري لمناقشة اتفاقية الانسحاب الامريكي من العراق.

واضاف المصدر ان "الجلسة ترأسها رئيس المجلس محمود المشهداني وشهدت استضافة زيباري لمناقشة الاتفاقية الامنية".

وأوضح أن جدول اعمال المجلس تضمن القراءة الثانية لاتفاقية سحب القوات.

وكان مجلس الوزراء وافق الأحد الماضي بأغلبية ٢٧ صوتا مقابل صوت واحد، على اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق، وإحالتها إلى مجلس النواب بهدف التصويت عليها.

وتحدد الاتفاقية الامنية الطبيعة القانونية لوجود الجيش الأمريكي على الأراضي العراقية بعد نهاية العام الجاري حيث سينتهي التفويض الدولي الممنوح للجيش الأمريكي في العراق من الأمم المتحدة بموجب قرار من مجلس الأمن.

مصادر صحفية: الاتفاقية خطوة لإنهاء الاحتلال وتعزيز ثقافة حكم عراقية

بغداد/ أصوات العراق

رأت صحيفة لوس أنجلس تايمز Los Angeles Times أن خطة الانسحاب من العراق التي تضمنتها الاتفاقية الأمنية تحمل شعاع أمل، مبينة أن تمرير هذه الوثيقة من شأنه أن يكون خطوة هائلة نحو إنهاء الاحتلال الأمريكي وتعزيز ثقافة حكم عراقية.

وقالت الصحيفة أخيرا "يمكننا الاعتقاد بأننا نرى ضوءا في نهاية النفق العراقي"، مشيرة إلى أن يوم (الأحد) الماضي وافقت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ومسؤولين أمريكيين على تقييد العمليات القتالية الأمريكية ابتداء من الأول من كانون الثاني ، وانسحاب القوات الأمريكية من المدن بحلول حزيران والانسحاب من البلاد كلها بنهاية العام ٢٠١١. وابتدأ البرلمان العراقي مناقشة الاتفاقية وإذا توفر لها الحظ، كما أملت الصحيفة، سيصدقها في الاسبوع المقبل".

وأضافت الصحيفة أن هذا الجدول الزمني "طويل جدا بالنسبة للعراقيين الذين يودون رؤية التمتع التام بالسيادة في كانون الأول بعد انتهاء صلاحية تفويض الأمم المتحدة التي تحكم نهاية الوجود الأمريكي، أما بالنسبة لأولئك الذين يخشون ما سيحدث بعد مغادرة القوات الأمريكية فيرونها ناقصة إلى حد كبير". ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الرئيس بوش كثيرا ما عارضها، فهناك "الآن جدول زمني في نهاية المطاف، جدول من الممكن أن يؤشر بداية نهاية الاحتلال الأمريكي للعراق".

وترى الصحيفة أن الاتفاقية "تبعث برسالتين مهمتين إلى المجتمع الدولي: الأولى هي أن الولايات المتحدة لا تخطط حقا لوجود عسكري دائم في العراق، وثانيا ان الولايات المتحدة لن تشن هجمات على الجوار انطلاقا من العراق". إذ تحظر الاتفاقية تنفيذ غارات أمريكية عبر احتى ود، وهذا تنازل براغماتي قدمته الإدارة لإبرام الاتفاقية. فالولايات المتحدة، كما تعتقد الصحيفة، ليست "هي الطرف الوحيد الذي يمارس البراغماتية، ذلك أن المرجع الديني آية الله العظمى علي السيستاني قال انه لن يعارض الاتفاقية إذا دعمها غالبية النواب. ثم أن رئيس مجلس القضاء الإيراني آية الله محمود هاشمي شاهرودي قال إن مجلس الوزراء العراقي فعل "حسنا جدا" بتصديقها".

ويظهر أن إيران تريد بعث رسالة استرضائية بذلك إلى الرئيس الأمريكي المنتخب باراك اوباما.

وإذا كان هؤلاء القادة حكماء في اغتنام لحظة الفرصة هذه، كما تعبّر الصحيفة، فليس ذلك "بسبب أنهم ولا يعرفون التحديات. بل بالأحرى أن الاتفاقية تقدم مشكلات لجميع الأطراف في العراق".

فالمالكي بحسب الصحيفة "يغامر بالنظر إليه على انه مؤيد جدا للأمريكيين قبل الانتخابات المحلية المقبلة. والسيد مقتدى الصدر والكثير من الاطراف السياسية في العراق يعارضون الاتفاقية، على الرغم من أنهم قد لا يملكون الأصوات الكافية لسد الطريق عليها في البرلمان. والأكراد يفضلون أن تبقى القوات الأمريكية في الجوار لوقت طويل".

وحتى لو صادق البرلمان على الاتفاقية، تتابع الصحيفة "فعلى الرئيس ونائبيه تصديقها، وهذا يعني أن نائب الرئيس طارق الهاشمي يمكن أن يستخدم حق النقض (الفيتو)".

وهنا تقول الصحيفة "نأمل مخلصين ألا يكون هذا هو الحال". وتجد الصحيفة أن "تمرير الاتفاقية صعب ويتطلب حلاً وسطاً، لذا فالوثيقة التي تدعى باتفاقية وضع القوات الأمريكية القانوني من شأنها أن تكون خطوة هائلة نحو إنهاء الاحتلال الأمريكي وتعزيز ثقافة حكم عراقية". كما أنها "تضع حدا لمفاوضات خنقت أنفاس السياسة العراقية لمدة عام وستسمح للبلد بالتحرك نحو قضايا أخرى لبناء الأمة العراقية، من قبيل الانتخابات المحلية التي ستأتي بالمزيد من السنة إلى العملية السياسية، والاتفاق على توزيع العائدات النفطية بين الطوائف والمناطق"، على حد ما أوردته الصحيفة.

وتختتم الصحيفة افتتاحيتها بالقول إن "انسحابا من العراق سيسمح للولايات المتحدة باستعادة مصداقيتها في الخارج، وبالقدر نفسه من الأهمية، تشرع بتضميد الجراح التي تسببت بها الحرب في داخل الوطن الأمريكي".

جنرال اميركي: القوات العراقية قادرة على تولي الامن وحدها في الموصل

الموصل / ا ف ب

اكد الجنرال الاميركي توني توماس قائد القوات الاميركية في شمال العراق ان القوات العراقية «قادرة اعتبارا من اليوم اذا اقتضى الامر»، على تولي الامن وحدها في شمال البلاد، آخر معاقل المسلحين المناهضين للولايات المتحدة وعناصر القاعدة.

وقال الجنرال توماس في مقابلة اجرتها معه وكالة فرانس برس في مقره العام في قاعدة ماريز بضاحية الموصل «هناك في محافظة نينوى ستون الف عنصر من الجيش والشرطة العراقيين. واذا اضطررنا الى الرحيل غدا، فلا مجال ان ترغمهم القاعدة على تبديل ولائهم والفرار مثلما حصل في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥».

ويقود الجنرال توماس الجنود الاميركيين الـ٢٥ الفا المنتشرين في محافظة نينوى ومحافظة ديالى المجاورة، وهما المحافظتان الاكثر خطورة في البلاد حيث ينشط المتمردون.

وقال «اننا نعمل كل يوم على تحسين (القوات العراقية) ولدي ثقة تامة بانهم باتوا على درجة كافية من القوة والاحتراف لتولي مسؤولية محافظة نينوى وابقائها ضمن سيادة العراق».

واوضح ان القوات الاميركية التي يقودها لم تعد تلعب دورا هجوميا كبيرا في المنطقة.

وقال «ان غالبية العمليات يقودها العراقيون. وهم يضعون الخطط ونحن نساعدهم بالعديد او المستشارين او الدعم الجوي، لكن سوف تفاجأون بدرجة الاستقلالية التي توصلوا اليها».

وتابع «اننا نراقب الامور لكنها تجري بدوننا»، معتبرا ان وضع القوات العراقية بمجملها بقيادة جنرال واحد في مطلع ٢٠٠٨ كان من اهم الخطوات التي اتخذت لتحسين ادائها.

وينتشر نحو ٣٥ الف شرطي وجندي عراقي في الموصل، احدى اخطر مدن العراق وآخر معقل مديني للقاعدة بين المدن العراقية.

وفي مؤشر الى تصميم القوات العراقية على التصدي لاعمال العنف وتحسين ادائها بعد قتل شقيقتين مسيحيتين في الموصل في ١٢ تشرين الثاني ، اقيل قائد عمليات نينوى الفريق الركن رياض جلال توفيق وعين مكانه اللواء الركن حسن كريم من المقر العام للعمليات في بغداد.

وقال مصدر عسكري عراقي رفيع المستوى ان «الاوامر صدرت (من بغداد) بنقل (توفيق) بعد اعمال العنف التي جرت في الاشهر الماضية في محافظة نينوى، ولا سيما الهجمات على عائلات مسيحية. وارغمت اعمال العنف هذه الحكومة على ارسال لواءين الى الموصل لاعادة الامن».

مدير التحرير | رئيس القسم | محرر الصفحة | التصحيح | القسم الفني